

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٧٣

الثلاثاء، ١٣ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أو ه جون (جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد/زاغايونوف
	الأرجنتين السيدة/بيرسيبال
	الأردن السيد/عميش
	أستراليا السيدة/كينغ
	تشاد السيد/مانغارال
	رواندا السيد/ندوهونغيري
	شيلي السيد/غالبيث
	الصين السيد/كاي ويمينغ
	فرنسا السيد/أرو
	لكسمبرغ السيدة/لوكاس
	ليتوانيا السيدة/كازارجينيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد/ماكيل
	نيجيريا السيد/لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد/سيمونوف

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1401539 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة بنسودة.

السيدة بنسودة (تكلمت بالإنكليزية): منذ أكثر من ثلاث سنوات بدأ مكثي بالتفاعل مع مجلس الأمن بشأن ليبيا في أعقاب اتخاذ المجلس للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن إحالة الحالة في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية. أرحب، كما هو الحال دائما، بإتاحة الفرصة مرة أخرى لمشاركة المجلس لدى عرضي للتقرير السابع عن التطورات في ليبيا.

في شهر آذار/مارس من هذه السنة، احتفلت ليبيا بالذكرى الثالثة لثورتها. ما برحنا نشهد التصميم القوي للشعب الليبي على توطيد أركان حريته وبناء دولة ديمقراطية حديثة تتمسك بسيادة القانون وتحترم حقوق الإنسان. وعلى الرغم من تلك التطورات، ما فتئت ليبيا تواجه تحديات أمنية خطيرة وأزمة سياسية عميقة تقوض قدرتها على إحداث التغيير القضائي المحدي وغيره من التغييرات اللازمة بشدة. إن استمرار تدهور الحالة الأمنية يعرقل أنشطة التحقيق التي يقوم بها مكثي ويقوض امكانيات التفاعل الناجع مع الحكومة الليبية.

إن تعزيز قدرة ليبيا على الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية لا يزال عنصرا رئيسيا في نجاح مساعيها المشتركة الرامية إلى إحلال السلام الدائم في ليبيا. لذلك فإن زيادة الجهود الدولية المنسقة تنسيقاً جيداً والرامية إلى توفير الدعم لعملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا تظل مسألة ضرورية، بما في ذلك الاتفاق على الخطوات التي تلي ذلك فوراً. ينبغي على ليبيا أن تلتفت إلى نداء المجلس الموجه إلى جميع الأطراف من أجل دعم التحول الديمقراطي في ليبيا، والانخراط في حوار سياسي، والامتناع عن العنف والاعمال التي تشكل تحدياً لاستقرار الدولة.

وتثير القلق التقارير عن العذيب وإساءة المعاملة، فضلا عن حالات الوفاة من جراء التعذيب في مراكز الاحتجاز غير القانوني. ومع أن تقارير أفادت بأن عدد المحتجزين الذين ينبغي نقلهم إلى مرافق الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الحكومة بشكل مناسب قد انخفض من ٨ ٠٠٠ إلى ٧ ٠٠٠، فإنه يتعين التعجيل بعملية نقل السجناء إلى مراكز الاحتجاز الواقعة في نطاق سيطرة الدولة. وينبغي ألا يكون هناك مجال لعمليات الاحتجاز غير القانوني والتعذيب في ليبيا الحديثة. ولا بد من التحقيق مع من يزعم تحميلهم المسؤولية عن ارتكاب هذه الجرائم ومحاکمتهم ومواجهتهم بكامل قوة القانون. ومكثي على استعداد للعمل مع الحكومة الليبية لوضع حد لهذه الآفة.

كما أنه آن الأوان لكي تحسم الحكومة الليبية مسألة تاورغاء. وتلقى ترحابا كبيرا الخطوات التي اتخذها حكومة ليبيا، بالترافق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، للتخطيط لعقد مؤتمر وطني بشأن التشريد الداخلي ولتنظيم اجتماعات مع المجلس المحلي لتاورغاء في المنفى وأيضا بين المجلس المحلي لتاورغاء والمجلس المحلي لمصراتة. ومع ذلك لا يزال يتعين عقد المؤتمر الوطني، ولا يزال يتعين على هذه الجهود أن تؤتي أكلها. ولا بد من تكثيف الجهود.

ومن الأهمية بمكان لحكومة ليبيا أن تجمع كل أصحاب المصلحة المعنيين للتصدي للجرائم التي يزعم ارتكابها في

السيد سيف الإسلام القذافي إلى حراسة المحكمة الجنائية الدولية، فانه حتى الآن لم يسلم إلى المحكمة. ومع أن الحكم بعدم المقبولية قيد الطعن في الوقت الحالي، لا يزال على ليبيا التزام قانوني إيجابي بالتعاون الكامل مع المحكمة وبالامتثال لأوامر المحكمة، إذ أن الحكم بعدم المقبولية والأمر بتسليم السيد سيف الإسلام القذافي لم توقفهما عملية الطعن، على نحو ما أكدته دائرة الاستئناف في حكمها الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٣. ولأكون واضحة تماماً، على حكومة ليبيا تسليم سيف الإسلام القذافي فوراً إلى المحكمة. ولا يمكن إطلاقاً للإجراءات القضائية الوطنية أن تشكل ذريعة لعدم الامتثال لأمر الدائرة. ومن واجب حكومة ليبيا أن تنخرط بشكل كامل مع القضاة وأن تقدم تأكيدات بأن الإجراءات المحلية بحق السيد القذافي لن تعوق التزامها بتسليمه.

وبعد إبرام مذكرة التفاهم بشأن تقاسم الأعباء مع حكومة ليبيا في العام الماضي، أجرى مكنتي في ٢٩ كانون الثاني/يناير مناقشات مثمرة وبناءة مع المدعي العام الليبي عبد القادر رضوان بشأن الجوانب العملية لتنفيذ مذكرة التفاهم هذه واستراتيجيات إجراء المزيد من التحقيقات والمحاكمات وعمليات القاء القبض المحتملة. وستواصل هذه المناقشات خلال الاجتماع المقبل لمحقيقي النائب العام، المقرر عقده في ١٥ أيار/مايو.

إن دعم المجلس ودعم جميع الدول أمر بالغ الأهمية لهذه المساعي المشتركة لكي يقدم إلى العدالة، سواء كان في ليبيا أو في المحكمة الجنائية الدولية، المسؤولون عن ارتكاب الجرائم الجماعية الجسيمة. وعلى وجه الخصوص، وكما قلت من قبل، إن ذلك الدعم بالغ الأهمية لأداء المهمة الضخمة المتعلقة بجمع الأدلة بغية التعرف على أسلوب عمل الشبكات المسؤولة عن ارتكاب الجرائم. وضمن أمور أخرى، سنطلب تسجيلات الاتصالات الهاتفية والمتابعة المستمرة بشأن عمليات تحويل

تاورغاء. وستوجه مشاركة الشركاء الرئيسيين من المجتمع الدولي في هذه المناقشات رسالة واضحة إلى سكان تاورغاء وسكان مصراتة مفادها أن الحالة في تاورغاء تحظى باهتمام المجتمع الدولي. كما أن هذا سيؤدي إلى استخدام موارد المجتمع الدولي في المساعدة على تسوية الحالة في تاورغاء بصورة نهائية.

ولا شك أن ليبيا بحاجة إلى المساعدة لكي تكمل النجاح في تطلعاتها إلى الانتقال إلى تحقيق الديمقراطية وسيادة القانون. وتحقيق العدالة أمر رئيسي لإحلال السلام الدائم، ولذلك ينبغي أن يكون تحقيق العدالة في صدارة الجهود الدولية لمساعدة ليبيا. وعلى شركاء ليبيا الرئيسيين أن ينظروا بجدية في تشكيل فريق اتصال معني بالمسائل المتعلقة بتحقيق العدالة ويمكن من خلاله أن يقدم الدعم المادي والقانوني بصورة منتظمة بغية تعزيز جهود ليبيا الرامية إلى تحقيق العدالة للضحايا. لقد أعربت حكومة ليبيا مراراً وتكراراً عن التزامها بالوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية وسعت للحصول على المساعدة من أجل القيام بذلك العمل. وينبغي أن تقدم تلك المساعدة في أقرب وقت ممكن.

ويجب أن يقدم الأشخاص الذين يزعم ارتكابهم جرائم جسيمة إلى العدالة إما في ليبيا أو في المحكمة الجنائية الدولية؛ وهذا أمر غير خاضع للتفاوض. ومن المؤسف أن إحراز التقدم كان بطيئاً في قضية السيد عبد الله السنوسي منذ إصدار دائرة الاستئناف حكماً بعدم مقبولية القضية أمام المحكمة الجنائية الدولية وبأنه ينبغي أن ينظر في القضية في ليبيا. ونناشد حكومة ليبيا كفالة النظر في القضية المرفوعة بحقه بدون تأخير لا داعي له ومع الاحترام الكامل لحقوقه في المحاكمة وفق الأصول القانونية.

ومما يزيد من الشعور بالأسف ويشكل فعلاً مصدراً للقلق البالغ أنه بالرغم من أمر الدائرة للحكومة الليبية بتسليم

وأود أن أناشد الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المحكمة الجنائية الدولية التعاون مع المحكمة في القضايا المتعلقة بالجرائم المرتكبة في ليبيا في عام ٢٠١١. كما نشكر ونشجع الحكومة الليبية، وبالأخص النائب العام في ليبيا، على تعاونها مع المحكمة في إطار مذكرة التفاهم الموقع عليها بين الطرفين بشأن إجراء التحقيقات والمحاكمات.

ويشير تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إلى ارتكاب جرائم جسيمة لم يخضع مرتكبوها للعقاب ولم يحاكموا بعد. واحتجز أكثر من ٧٠٠٠ شخص بدون مراعاة الأصول القانونية، ولم يتمكن بعد مجتمع تاورغاء، الذي يبدو أنه شرد قسرا، من العودة إلى دياره.

وفي ظل هذه الظروف، يشكل انخراط أجهزة العدالة الدولية والمحلية ضرورة مطلقة. كما نشجع المحكمة الجنائية الدولية أن تواصل تحقيقاتها في داخل وخارج ليبيا بخصوص الحكومة والمليشيات على السواء. وفي ما يتعلق بالقضايا الراهنة، نحيط علما بقضية عبد الله السنوسي ونأمل أن تواصل المحكمة جهودها على نحو شفاف وموضوعي بصورة كاملة.

وكما هو الحال في كل الحروب، تسبب الصراع في ليبيا في سقوط آلاف من القتلى وانطوى على انتهاكات خطيرة جدا للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويجب مساءلة المسؤولين عن هذه الجرائم على أفعالهم. غير أنه، وكما نعلم، لا يزال الوضع السياسي والاجتماعي في ليبيا محفوفا بالمخاطر وغير مستقر إلى حد كبير. ويجب على المحكمة الجنائية الدولية والحكومة الليبية مراعاة الحاجة إلى العدالة والأمن. وسيتعين على المجلس تقديم التأكيدات اللازمة وما يلزم من الدعم للحكومة الليبية في حل المسألة المتعلقة بسيف الإسلام. وينبغي لمحاكم بلده أن تحاكمه محاكمة عادلة، إذا ما سمحت الظروف. وإذا تعذر ذلك، ينبغي أن تجري المحكمة الجنائية الدولية هذه المحاكمة.

الأموال للثبوت من أماكن وجود الأشخاص قيد التحقيق وتحركاتهم. وكل هذه معلومات لا يمكننا الحصول عليها إلا من خلال المساعدة التي تقدمها الدول.

وقبل كل شيء، نأمل أن نتمكن من التعويل على تعاون الدول في تسهيل اعتقال من صدرت بحقهم أوامر بإلقاء القبض وتسليمهم بصورة سلسة. وهذا أمر رئيسي لتوجيه رسالة واضحة إلى مرتكبي الجرائم اللببيين المحتملين، وفي الواقع إلى جميع مرتكبي الجرائم المحتملين، مفادها أن المجتمع الدولي يراقب وأنه لم يعد يسمح بان يسود الإفلات من العقاب بلا كايح. ومرة أخرى أشدد على أن المقصود من مذكرة التفاهم هو تعزيز التعاون وتوطيد التزامات كلا الطرفين بالتحقيق في الجرائم والمحاكمة عليها، وانها لا تنطبق على الإجراءات القضائية الجارية في قضية سيف الإسلام القذافي أو قضية السنوسي أو تؤثر على القضيتين.

وأود أن أختتم بياني بمناشدة حكومة ليبيا أن تتسم بالشفافية الكاملة بشأن أنشطتها المتعلقة بالعدالة. ويحدو مكثي أمل صادق في متابعة اقتراح إنشاء فريق اتصال في أقرب وقت ممكن. فهذا سيوجه رسالة واضحة إلى حكومة ليبيا مفادها أن شركاءها يعتزمون متابعة تعهداتهم بدعم مبادرات دعم العدالة ودعم العلاقة المتطورة بين المحكمة الجنائية الدولية وحكومة ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مانغارال (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أغتنم هذه الفرصة لأرحب ترحيبا حارا بوجود السيدة فاتو بنسودة بين ظهرانينا، ولأشكرها على إحاطتها الإعلامية بشأن أعمال المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا.

تاورغاء، فإننا نؤيد ما توصل إليه مكتب المدعية العامة من أن هذا الوضع يشكل جريمة ترحيل قسري للسكان المدنيين. وهنا، نثمن جهود الحكومة الليبية في لقاءاتها مع ممثلين من سكان قرية تاورغاء وندعو إلى أن تتمكن الحكومة الليبية من إنهاء هذه الأزمة وإعادة النازحين لديارهم بالسرعة الممكنة. في النهاية، يود وفدي أن يشكر السيدة بنسودة على ما قدمته من معلومات بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي.

السيدة بيرسيال (الأرجنتينية) (تكلت بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على عرض تقريرها السابع المقدم إلى المجلس على نحو ما يقتضيه القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لليبيا.

إن إحالة حالات إلى المحكمة الجنائية الدولية تشهد على اعتراف المجلس بدور المحكمة بخصوص العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم التي تثير قلقا دوليا، وكذلك بإسهام نظام روما الأساسي والمحكمة الجنائية الدولية في تحقيق هذه الغاية.

تواجه ليبيا الكثير من التحديات في بناء مؤسسات سيادة القانون. ومع ذلك، فإن الحوار البناء بين السلطات الليبية ومكتب المدعي العام آخذ في التطور. ففي العام الماضي، أبلغنا بأنه أمكن التغلب على محدودية الاتصال مع الحكومة الليبية وبأن مكتب المدعي العام استأنف الاتصالات مع الإدارة الجديدة في أعقاب انتخابات عام ٢٠١٢ وبأن المدعية العامة والنائب العام في ليبيا وقعا على مذكرة تفاهم بشأن تقاسم الأعباء بخصوص التحقيقات والإجراءات القضائية في المستقبل، وهي مذكرة لم تؤثر على قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وجرى إبلاغنا اليوم بأن مكتب المدعي العام بدأ بالفعل مناقشات مع ليبيا بخصوص المشتبه

ولا بد أن يساعد المجتمع الدولي ليبيا على إرساء سيادة القانون، وهي شرط أساسي لاستعادة السلام والاستقرار.

السيد عميش (الأردن): أتقدم بالشكر إلى السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الإعلامية لنا صباح اليوم وعلى عرضها للتقرير السابع المقدم من المدعية العامة إلى مجلس الأمن. ويثمن الأردن دور المحكمة الجنائية الدولية في سعيها إلى مكافحة الإفلات من العقاب، مؤكدا دعمنا المتواصل لجهود المحكمة في هذا الصدد.

لقد دأبت الحكومات الليبية المتعاقبة منذ عام ٢٠١١ على السير قدما نحو ترسيخ مبدأ سيادة القانون وضمان وكفالة المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت أثناء النزاع. ونحن هنا نسلم بوجود تحديات وعقبات ومشاكل أمنية متعددة ما زالت تواجهها ليبيا، والتي من شأنها تقويض التقدم المحرز حتى الآن. ونثني على جهود الحكومة الليبية لتعاونها مع مكتب المدعية العامة والمحكمة، ونرحب بما ورد في التقرير السابع حول قرب تنفيذ بنود مذكرة التفاهم المبرمة في العام الماضي بين الحكومة الليبية ومكتب المدعية العامة بشأن تقاسم الأعباء المتعلقة بإجراء مزيد من التحقيقات والمحاكمات مع أشخاص مشتبه بهم متواجدين خارج الأراضي الليبية. كما ندعو الحكومة الليبية إلى الإسراع في إبرام الاتفاق مع قلم المحكمة الجنائية الدولية حول الامتيازات والحصانات من أجل ضمان وتسهيل مهمة موظفي المحكمة.

ويسارونا القلق حول بطء التقدم المحرز في معالجة قضية المحتجزين في ليبيا، وندعو الحكومة الليبية إلى العمل الوثيق مع الأمم المتحدة من أجل إنهاء هذه الأزمة والإفراج عن المحتجزين الذين تنعدم الأدلة ضدهم وإرسال من يوجد ضدهم أدلة إلى المحاكم الوطنية ومباشرة مقاضاتهم وفق الأصول القانونية لأن ذلك سيؤدي إلى ترسيخ الثقة بالنظام القضائي الليبي.

أما في ما يتعلق بتحقيقات مكتب المدعية العامة حول النازحين والذين يقارب عددهم ٣٠ ٠٠٠ من سكان قرية

الأرجنتين الحكومة المركزية والسلطات المحلية، ولا سيما في مصراتة، على كفالة الإجراءات القانونية الواجبة للمحتجزين في إطار قانون العدالة الانتقالية وإطلاق سراح جميع المحتجزين الذين لم تثبت إدانتهم أو الذين قضوا مدة العقوبة.

نود أيضا أن نكرر النداء الموجه إلى ليبيا من أجل التنفيذ الفعلي لقانونها الذي يجرم التعذيب والتمييز وحالات الاختفاء القسري، لأننا قلقون جراء تقرير المدعية العامة بأنه لم يجر على ما يبدو تقديم أي مسؤول في الدولة أو عضو في الميليشيات إلى العدالة بسبب تلك الجرائم. بالإضافة إلى ذلك، ودون المساس بتقييم حالة المدنيين المشردين في تاورغاء كجريمة بموجب نظام روما الأساسي، من الضروري أن يتم تنفيذ استراتيجية لضمان عودة ٣٠.٠٠٠ مشرد إلى ديارهم.

وهذا التقرير، هو تقرير آخر من المدعية العامة يسلط الضوء على استعداد ليبيا للتعاون مع المحكمة. وتدرك الأرجنتين على غرار المدعية العامة، تماما مدى التحديات التي تواجه السلطات الليبية، وتثني على مكتب المدعية العامة على استعداده لمواصلة دعم الحكومة في جهودها الرامية لمعالجة أكبر عدد ممكن من القضايا الخاضعة لولايتها. ونعتقد أيضا مع ذلك، بأن حاجة ليبيا لمؤسسات ديمقراطية وشرعية وقانونية، في مجال سيادة القانون، تتجاوز بوضوح اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وتعاون المجتمع الدولي أمر أساسي، إذا أردنا التوصل إلى ليبيا آمنة بمؤسسات موثوقة ومستدامة، تحترم حقوق الإنسان لمواطنيها.

وثمة بعض الجوانب الإضافية التي يود وفد بلدي تأكيدها، كما نفعل في كل مرة تقدم فيها المدعية العامة تقريرا إلى المجلس. وتتضمن الإحالات التي يقوم بها المجلس، والحالة في ليبيا إحداها، التزاما بالمتابعة المسؤولة لتلك الإحالات. وتعتقد الأرجنتين بأنه ليس بوسع المجلس مجرد الإحاطة علما بتلك التقارير، وبالتالي من الضروري أن ينفذ الالتزام الوارد في بيانه

فيهم الذين يشكلون أولوية وبأنه سيجتمع قريبا مع السلطات الليبية لمناقشة التفاصيل الأخرى. ونشجع الحكومة الليبية على مواصلة التعاون مع المحكمة حتى يتسنى لها، بدورها، دعم المساءلة الفعالة عن الجرائم المرتكبة في ليبيا.

بخصوص قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، اللتين علق مكتب المدعي العام الإجراءات الخاصة بهما بسبب الطعن المقدم من ليبيا في مقبولية الدعوى، ما فتئت الأرجنتين تؤكد على أن الأمر يتعلق بتقييم قضائي تقع مسؤوليته على عاتق دوائر المحكمة وحدها، وذلك عملا بالفقرتين الفرعيتين ١ (أ) و (ج) من المادة ١٧. وتأمل الأرجنتين أن تشرع ليبيا في اتخاذ الإجراءات القضائية ضد عبد الله السنوسي. وبخصوص الطعن في مقبولية الدعوى المتعلقة بسيف الإسلام القذافي، فقد رفضت دائرة الاستئناف طلب ليبيا تعليق الإجراءات فيما تمضي قدما في استئناف حكم المحكمة بشأن مقبولية طلب تسليم المتهم. وكما فعلت المدعية العامة في تقريرها، فإن الأرجنتين تذكر ليبيا بأن عليها التزاما بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة. ونحن ندرك أن هناك محاكمة في ليبيا ضد القذافي، ولكن يجب على ليبيا أن تكفل عدم تعارض هذه المحاكمة مع التزاماتها إزاء المحكمة الجنائية الدولية.

والأرجنتين تتفهم القلق الذي أعربت عنه المدعية العامة إزاء استمرار الحالة الموصوفة في التقرير المعنون "التعذيب وحالات الوفاة في مراكز الاحتجاز في ليبيا"، الذي نشرته بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، والذي أشار إليه مجلس الأمن في القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤). وعلى الرغم من أن المدعية العامة تشير إلى حدوث انخفاض في عدد المحتجزين دون مراعاة الأصول القانونية، فإنه لا يزال هناك قرابة ٥٠٠ ٧ من المحتجزين الذين لم يُنقلوا إلى مرافق الحبس التابعة للدولة. والحكومة الليبية تدرك هذه المشكلة؛ ومع ذلك، تحت

يخص قضيتنا المشتركة، ومكافحة الإفلات من العقاب، ونحث مرة أخرى حكومة وشعب ليبيا على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

السيد سيمونوف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية السيدة بنسودة، على إحاطتها الإعلامية الزاخرة بالمعلومات بشأن ليبيا، وخاصة على إسهامها في إنهاء الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة في ليبيا.

دعا مجلس الأمن قبل ثلاث سنوات، من خلال اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، إلى المساءلة في ليبيا. ونلاحظ اليوم اتخاذ خطوات حقيقية في اتجاه تحقيق ذلك، على الصعيدين الدولي والداخلي على حد سواء. ونرحب بتقارير التعاون بين ليبيا ومكتب المدعية العامة، فيما يتعلق بالتحقيقات الجارية، ونخطط علما بتوقيعها مذكرة تفاهم نأمل في أنها ستسهل المضي قدما بالتعاون. إن التعاون أمر أساسي. ونعلم بطبيعة الحال، استمرار إجراءات المقبولة فيما يخص القضايا المرفوعة ضد سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. وطرحت تلك الإجراءات مسائل جديدة وهامة بالنسبة للمحكمة والحكومة الليبية على حد سواء. ومع استمرار الإجراءات في حالة ليبيا، فإننا نواصل حث ليبيا على التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم.

وبالإضافة إلى إجراءات المحكمة، فإننا نعلم بأن ليبيا لا تزال تواجه العديد من التحديات في خضم جهودها الرامية لدعم العدالة والمساءلة. ويمكن للحكومة أن تستفيد من مواصلة العمل مع المجتمع الدولي، لتعزيز قدرتها المحلية في نظام العدالة، وضمان احتجاز الشخصيات البارزة في النظام السابق وآلاف المعتقلين جراء الصراع، فقط وفقا للالتزامات الدولية الواجبة التطبيق. ويتعين نقل جميع المعتقلين فورا، إلى المرافق التي تسيطر عليها الحكومة، ويجب أن يعاملوا معاملة

الرئاسي S/PRST/2013/2، إما من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أو فريق عامل خاص مخصص للمحكمة الجنائية الدولية.

كما نود أيضا أن نؤكد من جديد بأن الأرجنتين تعتبر المادة التي تسعى لإعفاء مواطني الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي من الولاية القضائية للمحكمة، أمرا غير مقبول. ويشكل استثناء مواطني الدول التي ليست طرفا في النظام الأساسي، محاولة لتغيير أحكام النظام الأساسي، ويمكن أن يؤثر على مصداقية المحكمة ومجلس الأمن ذاته.

ويتمثل الجانب الآخر الذي لا تجد الأرجنتين له تفسيراً في أن المجلس قد قرر بأن الدول الأطراف في النظام الأساسي، هي التي ستتحمل تكاليف الإحالة وليس الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى حقيقة مخالفة ذلك لنظام روما الأساسي، واتفاق العلاقة مع المحكمة، فإن حقيقة الأمر هي أن الضغط على الموارد المتاحة للمحكمة قد تزايد مع تزايد أعداد القضايا المعروضة عليها. ونظرا لذلك، يمكن أن تعرض الإحالات دون النظر في كيفية تمويلها، للخطر أنشطة الادعاء واستمرار المحكمة في الأجل الطويل. إن مكافحة الإفلات من العقاب، ليس هدف الدول الأطراف في نظام روما الأساسي فقط، بل الأمم المتحدة، والإحالتان اللتان تمتا حتى الآن دليل على ذلك. ومع ذلك، يجب أيضا دعم هذا الهدف من خلال الالتزام بتزويد المحكمة بالموارد التي تحتاجها لتأدية مهامها. وإذا كان بوسع المنظمة توفير تلك الموارد للمحكمتين المخصصتين، فإننا لا نفهم ما الذي يمنعها من القيام بالشيء ذاته مع المحكمة الجنائية الدولية.

وكما نفعل في كل مرة نناقش فيها المحكمة الجنائية الدولية، يود وفد بلدي أن يؤكد اعتقاده بأن المحكمة تمثل إسهاما متميزا في تحقيق المساءلة عن الجرائم التي تثير قلقا دوليا، وبأنها ضرورية اليوم بنفس القدر الذي كانت عليه عند تأسيسها. وأشيد بجهود المدعية العامة وتفانيها وشجاعتها فيما

في الختام، أود أن أكرر شكرنا للمدعية العامة بنسودة، ومكتبها للعمل الذي قاما به من أجل النهوض بقضية العدالة لشعب ليبيا.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية) : أود أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية الزاهرة بالمعلومات والقيمة، فيما يخص أعمال مكتب المدعية العامة فيما يتعلق بالحالة في ليبيا.

ولا تزال أستراليا قلقة إزاء الحالتين السياسية والأمنية غير المستقرتين في ليبيا. ونحن ندرك بأن تحقيق عدالة فعالة في ليبيا، يعتمد على بناء الاستقرار والأمن في البلد، وتمثل الهجمات الأخيرة على البرلمان الليبي، وعلى القادة السياسيين ورجال الأمن، تذكيرا مقلقا بالتحديات التي تواجهه البلد. والقيادة الوطنية هي بطبيعة الحال، أمر حاسم لمعالجة الحالة الأمنية، واستمرار الانتقال السياسي على المسار الصحيح. كما نحث السلطات الليبية على مواصلة دعم عملية صياغة الدستور الجارية، والإصلاحات المتعلقة بسيادة القانون، ومواصلة تعاونها الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

إن إصلاح قطاع الأمن جزء حاسم من ذلك، ويجب أن يكون أولوية. ومادامت الميليشيات، بدلا من الدولة، هي التي تقوم باحتجاز المعتقلين، وما دام الشهود خائفين من الإدلاء بشهادتهم، وما دام القضاة مهددين، فسيكون من الصعب إحقاق العدالة على نحو يتسق مع المعايير الدولية.

ونشعر بالقلق إزاء اعتماد قوانين العفو التي تمنح الثوار الحصانة من الملاحقات القضائية. ونحث ليبيا على احترام مبادئ المساواة أمام القانون وكفالة مساءلة من يعتقد أنهم يتحملون المسؤولية عن ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، بغض النظر عن الجانب الذي كانوا يقاتلون في صفوفه. وقد وجهت المدعية العامة انتباهنا مجددا إلى آلاف المعتقلين في سياق الصراع الذين لا يزالون محتجزين بدون اتباع الإجراءات

إنسانية. وفي سياق استراتيجية العدالة الانتقالية، ربما يتعين على السلطات الليبية تحديد أولويات الملاحقات القضائية، مع التركيز على أولئك الذين يتحملون القسط الأكبر من المسؤولية عن الجرائم.

وعدا الملاحقات القضائية، فإننا نشجع ليبيا على استكشاف تدابير مساءلة أخرى، مثل تلك التي توختها في قانونها الخاص بالعدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤكد أهمية إجراء ليبيا تحقيقات وقيامها بملاحقات قضائية على المستوى المحلي، على نحو يتفق مع التزاماتها الدولية. إن الملاحقات القضائية التي تحترم حقوق المتهمين، بمن فيهم أولئك الذين كانوا أعضاء في النظام السابق، وتقدم لهم الضمانات المناسبة بأنهم سوف يحاكمون محاكمة عادلة، ستسهم أيضا في تعزيز ثقة الشعب في النظام القضائي لليبيا وسيادة قانونها.

ونحن ننظر إلى المشهد بشكل أعم، لا يزال يساور الولايات المتحدة قلق بالغ جراء عدم الاستقرار المتزايد في ليبيا. حيث أنه يهدد بتقويض الثورة التي قاتل من أجلها الليبيون وضحووا بالغالي والنفيس، ويعرض للخطر انتقال ليبيا إلى دولة ديمقراطية ومزدهرة، يمكن لجميع الليبيين المشاركة فيها. ويجب أن نكون واضحين معا بشأن ما هو معرض للخطر. وستواصل الولايات المتحدة دعم ليبيا في جهودها الرامية لضمان أمن وحماية جميع مواطنيها والمؤسسات الديمقراطية. ونشيد أيضا بتنصيب جمعية صياغة الدستور الليبي. ولا تزال ملتزمين بدعم الحكومة والمؤسسات الليبية خلال هذه المرحلة الصعبة.

أخيرا، فإننا نتطلع إلى العمل والشراسة الجارين مع الأمم المتحدة، وليبيا وشركاء ليبيا الدوليين، واستكشاف السبل الملائمة، التي يمكننا من خلالها النهوض بالمبادرات الحاسمة للانتقال الديمقراطي السلمي، وجهود المصالحة الوطنية الحيوية، بما في ذلك المساعدات التي جرى التعهد بتقديمها في روما، خلال المؤتمر الوزاري لهذا العام، بشأن الدعم الدولي لليبيا.

للسراكة التعاونية بين المحكمة والدول التي تريد مساءلة الجناة الرئيسيين، لكنها قد تفتقر للقدرة على ذلك. وهكذا، فإننا نأمل أفكار ليبيا بشأن نظام روما الأساسي ستشجعها على الانضمام إليه.

وإذ نلاحظ ما قالته المدعية العامة بشأن فرار العديد من الأشخاص المستأثرين باهتمام المحكمة من ليبيا، فإن أستراليا تدعو الدول الأعضاء الأخرى، لا سيما جيران ليبيا، إلى التعاون مع المحكمة لكفالة تقديم من يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن أخطر الجرائم الدولية المرتكبة في ليبيا إلى العدالة. وبالمثل، لا بد أن يواصل المجلس تقديم دعمه إلى المحكمة وإلى السلطات الليبية وهي تتخذ الخطوات لإنهاء الإفلات من العقاب الذي ساد في البلد لفترة طويلة أكثر مما ينبغي. ويجب على المجلس أن يتخذ إجراء دعماً للمحكمة عند الاقتضاء بغية مساعدة ليبيا على تحقيق العدالة والاستقرار الدائم.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية على عرضها على المجلس التقرير السابع لمكتبها، عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وستتناول تعليقاتي المسائل الأربع الرئيسية في التقرير.

فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالتعاون، فإننا نلاحظ أن مكتب المدعية العامة لا يزال يحظى بشأن الحالة الليبية بتعاون الدول الأطراف والأطراف الفاعلة من غير الدول بغية تعزيز سيادة القانون في ليبيا. ونرحب بتواصل النائب العام الليبي مع المدعية العامة لدى المحكمة الجنائية الدولية ونائبها لمناقشة تنفيذ مذكرة التفاهم لعام ٢٠١٣ الرامية إلى تعزيز التعاون في التحقيق في الجرائم الخطيرة المزعوم ارتكابها في ليبيا. ونعتقد أن دعم السلطات الليبية حاسم لتيسير عمل المدعية العامة.

فيما يتعلق بقضية سيف الإسلام القذافي، فإننا إذ نتفهم رغبة السلطات الليبية في محاكمته في إطار النظام القضائي

القضائية الواجبة، ويقال أن بعضهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة. وننوه بما أحرز من تقدم، لكننا نذكر بالقرار ٢١٤٤ (٢٠١٤) ونحث ليبيا مرة أخرى على كفالة نقل المعتقلين المعنيين إلى مراكز تخضع لسيطرة الدولة في أسرع وقت ممكن، واستعراض أساس اعتقالهم من الناحية القضائية، ومساءلة المسؤولين عن الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة.

إننا نقر بأن التحديات التي تواجهها ليبيا تحديات كبيرة. فنظامها القضائي قد دمر بالكامل إبان نظام القذافي. لكن من الأهمية بمكان أن تكفل ليبيا الاحترام الكامل لحقوق جميع المدعى عليهم الذين يحاكمون على ارتكاب الجرائم الجسيمة.

وإذ أنتقل على نحو محدد بشكل أكبر إلى أنشطة المحكمة الجنائية الدولية، فإننا نثني على مواصلة ليبيا طعناتها في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، على نحو يتماشى مع نظام روما الأساسي. ونحن ندرك بأن ليبيا لم تف بعد بواجبها المتمثل في تسليم السيد القذافي إلى المحكمة، على الرغم من استئنافها لقرار الدائرة الابتدائية الرفض لمقبولية الطعن. كما نلاحظ أن القرار المتعلق بالمقبولية في قضية السنوسي ما زال قيد الاستئناف. ولا بد أن تمتنع ليبيا عن اتخاذ أي إجراء لإحباط عمليات المحكمة الجارية، في انتظار قرارات دائرة الاستئناف. ونشدد على أهمية وفاء ليبيا بالتزاماتها بالتعاون مع المحكمة، بما في ذلك من خلال تسليم المدعى عليهم وفقاً لقرارات المحكمة الجنائية الدولية.

وترحب أستراليا بمشورة المدعية العامة فيما يتعلق بما اتخذ من خطوات لتنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بين مكتب المدعية العامة والحكومة الليبية بشأن تقاسم الأعباء فيما يتعلق بالتحقيقات والملاحقات واستراتيجية للإيقاف. ونأمل أن يكفل استمرار التواصل بين المحكمة والسلطات الليبية إحداث جهود كل منهما لأثر مضاعف، وإيجاد نموذج

وقد أدانت الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الانتهاكات الوحشية التي اقترفتها القادة الليبيون. وكانت المحكمة الجنائية الدولية في قلب عملية اعتقال المجرمين هما كانت رتبهم أو انتماءاتهم.

وعندما نقين تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، هناك سؤال يظل بحكم طبيعته بدون جواب: كم عدد الأرواح التي تم إنقاذها؟ لا شك أنها كانت بالآلاف، والتاريخ يجب أن ينصف إجماع مجلس الأمن، والأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. هل قمنا بحل جميع المشاكل حتى الآن؟ كلا، بدون شك. فليبيا تمر بمرحلة انتقالية بما تنطوي عليه من مصاعب وأوجه انعدام اليقين بعد ٤٠ عاما من الحكم الديكتاتوري الأحق. وتتواصل أعمال العنف، بما في ذلك ضد البعثات الدبلوماسية. لكن الليبيين يبدون الإصرار، بالرغم من الإرث الكارثي لحكم القذافي. ويجب عليهم أن يستمروا في الاتحاد على مشروع سياسي مشترك بغية استكمال الانتقال إلى الديمقراطية. ونأمل أن يقوم رئيس الوزراء المنتخب، السيد معيتيق، بتشكيل حكومة وحدة وطنية بسرعة. وقد احتشد المجلس لمساعدة ليبيا، ويجب علينا أن نواصل تلك التعبئة.

ومن الحاسم أن تتعاون ليبيا مع المحكمة الجنائية الدولية على إنهاء الإفلات من العقاب في ذلك البلد، الذي خرج عام ٢٠١١ من ٤٢ سنة من الديكتاتورية. وعلى الرغم مما تواجهه ليبيا من مصاعب، فإنها طالبت بأن تحاكم سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، وفقا لمبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي. وهكذا، فقد أعربت السلطات الليبية عن رغبتها في الاضطلاع بمسؤوليتها. والطعنان اللذان قدمتهما طرابلس في المقبولية يوجدان في مرحلة الاستئناف، وبالتالي، فإنني لن أعلق عليهما.

وأيا كان قرار المحكمة، فإن ليبيا، وعملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، يجب عليها أن تمثل لقرارات القضاة. وسيكون

الليبي، نرى أنه من الضروري أن تتسق إجراءات ليبيا بذلك الشأن مع قرارات المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية، فإننا نحث حكومة ليبيا على التعجيل باتخاذ إجراء بشأن مفاوضاتها مع سجل المحكمة الجنائية الدولية على المسائل المتعلقة بالاعتراف بمزاي وحصانات موظفي المحكمة بغية تيسير عملها داخل ليبيا.

وفيما يتعلق بالجرائم المزعوم ارتكابها من جانب مختلف الأطراف في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، فإننا نلاحظ بقلق أن آلاف المعتقلين في سياق الصراع لم يتم بعد تسليمهم إلى سلطة الدولة، وهم رهن الاحتجاز في انتهاك لحقوق الإنسان الرئيسية لديهم. وإذ أن حكومة ليبيا لم تف بموعدها النهائي المحدد في ٢ آذار/مارس ٢٠١٤ لتوجيه الاتهام لجميع المعتقلين أو الإفراج عنهم، فإننا نشدد على أن احترام حقوق الإنسان للمعتقلين هو في حد ذاته جانب مهم من جوانب إحقاق العدالة. وهكذا، فإننا نؤيد دعوة مكتب النائب العام حكومة ليبيا والسلطات المعنية، لا سيما في مصراتة، إلى معالجة ملفات جميع المعتقلين على أسرع نحو ممكن.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المدعية العامة على إحاطتها الإعلامية. كما أود أن أؤكد مجددا كامل دعمنا للمحكمة الجنائية الدولية.

هناك أوقات في تاريخ العلاقات الدولية قد تتحقق الوحدة بغية منع أو إنهاء تلك الفظائع، على نحو ما ورد في نظام روما الأساسي، التي تشكل إهانة لضمير البشرية. وإعلان النظام الليبي ذاته في شباط/فبراير ٢٠١١، أنه كان يستعد لارتكاب حمام دم هو ما أدى إلى هذه الوحدة وإلى اعتماد القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، الذي شكل لحظة إجماع في مجلس الأمن. وقد عشنا لحظات مماثلة أخرى باعتماد القرارات المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، والمسائل ذات تثار اليوم بشأن سوريا.

أيضا تعاون ليبيا الكامل مع المحكمة، فضلا عن تزايد المسؤولية التي تتحملها الأمانة العامة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من حيث أنشطة الهيئات التابعة للمحكمة، بغية كفالة أن توفر هذه البعثة الدعم لمكافحة الإفلات من العقاب بشكل فعال.

ويجب أيضا أن نستعيد مرة أخرى وحدة المجلس بهدف إنقاذ الأرواح البشرية اليوم في سوريا، فنتجاوز بكثير المشاحنات السياسية، ونعمل باسم الضمير الإنساني الذي كان مشجعا للمجلس في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١١ (انظر (S/PV.6491).

السيد تساي ويمغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر السيدة بنسودة على إحاطتها الاعلامية.

في الوقت الحاضر، الجمعية الوطنية والحكومة المؤقتة ملتزمتان بعملية الانتقال السياسي لليبيا وإعادة إعمار اقتصادها، حيث تم إحراز تقدم. ولقد أسفرت الانتخابات الأخيرة عن رئيس جديد للوزراء في الحكومة المؤقتة. وفي الوقت نفسه، لا يزال الوضع السياسي غير مستقر، والانتعاش الاقتصادي في حالة ركود، والوضع الأمني هشاً، والعنف مستمرا بلا هوادة. على العموم، الوضع يبعث على المزيد من القلق.

إن الصين تحترم إرادة الشعب الليبي وخياره. ويحدونا الأمل أن تضع جميع الأطراف الليبية في اعتبارها مصالح البلد وشعبه في حل خلافاتها من خلال الحوار السياسي، ومواجهة مختلف التحديات للفترة الانتقالية، بغية تحقيق الأمن والاستقرار على المدى البعيد. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها الحكومة من أجل تحقيق العدالة.

وفي مسألة الأجهزة القضائية الدولية، موقف الصين لم يتغير. فنحن نرى أن الأجهزة القضائية الدولية ينبغي أن تحترم تماما السيادة القضائية للبلدان المعنية، وتتقيد بقواعد العلاقات الدولية. ولدى ممارسة الولاية القضائية، يجب أن

امتثال ليبيا لالتزاماتها الدولية دليلا آخر على التزامها بسيادة القانون. وليس هناك أي تضارب بين العدالة الوطنية والمحكمة الجنائية الدولية، سواء في ليبيا أو في أي مكان آخر. وتترتب على ليبيا واجبات واضحة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وقد التزمت باحترامها، ويجب عليها أن تفعل ذلك.

وبالنسبة إلى الإجراءات الأخرى، مثلما ذكرت السيدة بنسودا، فإن التوقيع على مذكرة التفاهم بين المحكمة والسلطات الليبية بشأن تقاسم الأعباء يمثل نهجا ابتكاريا وإيجابيا. فالمذكرة يجب تنفيذها.

وإلى جانب القضايا الرمزية، توجد تحديات أخرى. لقد ذكرت المدعية العامة المزاعم المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها أنصار القذافي، الذين ربما يقيمون خارج الأراضي الليبية اليوم، ويشكلون تهديدا للسلطات الليبية الجديدة. وبإمكانها أن تتأكد من دعمنا لها في هذا الصدد.

ويجب أيضا تسليط الضوء على المزاعم المتعلقة بجرائم من قبيل الجرائم التي يقال إنها ارتكبت في مصراته، وتاورغاء، وبني وليد. ونأسف لأن عودة المجتمعات المحلية في منطقة تاورغاء إلى قراها قد تعرّضت للتأجيل.

كما نعرب عن قلقنا العميق إزاء ممارسة التعذيب والوفيات التي تحدث في مراكز الاحتجاز غير القانونية التي تسيطر عليها كتائب مسلحة. ولا يزال هناك قرابة ٧٠٠٠ شخص من المحتجزين، بمن فيهم أطفال. يجب وضع حد لتلك الممارسات. وعلى غرار المدعية العامة، نحن نشجع السلطات الليبية على تنفيذ القانون الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ بشأن تجريم حالات التعذيب، والاختفاء القسري، والتمييز. ويجب تذكير الجماعات المسلحة بأن مكافحة الإفلات من العقاب تنطبق على الجميع.

إن المهمة اليوم تكمن في متابعة هذا النهج، بما في ذلك ما هو أبعد من حالة ليبيا. والاستمرار في هذه العملية يقتضي

المتصلة بالصراع، ويذكر انتهاكات لحقوق الإنسان في مراكز الاعتقال، بما في ذلك التعذيب، والعنف الجنسي، والعنف القائم على نوع الجنس.

إننا ندعم الجهود الرامية إلى مساءلة الأشخاص المتورطين في ارتكاب جرائم خطيرة في ليبيا. فقدرة المحكمة الجنائية الدولية على إجراء تحقيقات فعالة ونزيهة بشأن الحالات المشار إليها بالغة الأهمية من حيث تعزيز مكانتها، والثقة التي توحى بها. وعلى الرغم من ذلك، من المؤسف أنه لم يتحقق تقدم كبير في هذا المجال.

لقد أحطنا علما بالمعلومات المتعلقة بمقبولية قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. والواضح أن هذه المسألة يجب أن تحلها دوائر المحكمة لأنها تندرج ضمن ولايتها القضائية.

في الوقت نفسه، وبينما ندرك تقييمنا للوضع السياسي في ليبيا الذي أشرت إليه للتو، نعتبر أن المنطق الذي خلصت إليه ليبيا بشأن قدرتها على القيام بالإجراءات المطلوبة في قضية عبد الله السنوسي غير واضح، خاصة لأن الدائرة التمهيدية نفسها قد لاحظت أن هناك عدم وجود محامين في القضية، وصعوبات خطيرة تتعلق بالأمن، وافتقار إلى برنامج لحماية الشهود، وصعوبات في السيطرة على المرافق الجنائية، وعوامل أخرى. ونحن نتطلع إلى توضيحات مفصلة لأحكام الاستئناف في تلك القضايا مستقبلا.

وكما يتضح من كلا التقريرين الأخير والسابق للمدعية العامة، يتركز عمل قلم المحكمة حصرا على المؤيدين السابقين لمعمر القذافي. وبالنسبة إلى الأعمال التي ارتكبتها المتمردون أثناء الصراع، يتضمن التقرير مرة أخرى الصيغ القياسية، والتعابير عن القلق العام. ولا توجد أي إشارة للخطوات الملموسة التي يتعين اتخاذها حيال استمرار ممارسات التعذيب والمعاملة القاسية في مراكز الاحتجاز.

تلتزم بمبدأ التكامل، ولا يمكنها أن تأخذ الدور الذي تقوم به النظم القضائية الوطنية. وتأمل الصين أن تتصرف الأجهزة القضائية الدولية وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة، وتيسر إعادة الإعمار وعملية الانتقال السياسي في ليبيا.

السيد زاغايوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة اليوم، وأن أعرب عن امتناني للمدعية العامة على مشاركتها. لقد أطلع وفد بلدي على التقرير السابع للمدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في حالة ليبيا. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للفت انتباه المجلس إلى الفائدة من تعميم التقارير المقبلة في تاريخ مبكر، بغية كفالة إجراء تحليل أكثر دقة لمحتوياتها قبل أن ينظر فيها المجلس.

في رأينا، ما فتئ الوضع العام في ليبيا يتدهور بسرعة. علاوة على ذلك، إن هذا التعليق لا ينطبق على النظام القضائي فحسب. أساسا، الحكومة لا تسيطر على الوضع في معظم أنحاء البلد، إنما الأولوية الثورية السابقة هي السيطرة، والفوضى هي السائدة. هناك تقارير متزايدة عن وقوع اشتباكات مسلحة بين الجماعات، وعن شن هجمات على ممثلين للقوات المسلحة وبنيتها التحتية، وعلى ناشطين سياسيين، وأجانب، ودبلوماسيين. فالحالة العامة بالنسبة إلى النشاط الإجرامي آخذة في التدهور. لقد تحول البلد إلى مصدر خطير لانتشار الأسلحة، التي تقع في أيدي الإرهابيين والمتطرفين.

إن أحدث تقرير للأمين العام (S/2014/131) يعرب عن مخاوفه الجدية إزاء سلامة الموظفين القضائيين. كما يلاحظ الممارسات المتواصلة التي تتمثل في الهجمات، والتهديدات بالقتل وغيرها من أشكال التهريب ضد القضاة والمدعين العامين، ويتضمن معلومات بشأن عمليات القتل التي يتعرضون لها. وفي القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤)، يعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء عدم وجود عملية قضائية مناسبة للحالات

نود أن نشدد على أن المقبولية هي مسألة قضائية ضمن الاختصاص الحصري لدوائر المحكمة. وفي حين أن كلاً من قراري المقبولية لا يزال قيد الاستئناف، نود أن نذكر ليبيا، مثلما ذكرت المدعية العامة في تقريرها، أن ليبيا لديها التزام بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة. ويجب احترام الالتزام بتسليم الأشخاص الذين صدرت في حقهم أوامر اعتقال من المحكمة.

في الوقت نفسه، نرحب بالتعاون بين السلطات الليبية ومكتب المدعية العامة في تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة في العام الماضي بشأن تقاسم الأعباء المتعلقة بإجراء مزيد من التحقيقات والملاحقات القضائية للأشخاص الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في ليبيا منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١.

ونخطط علماً بالمعلومات التي قدّمتها المدعية العامة بشأن التحقيقات التي يجريها مكتبها حول المزاعم المتعلقة بالجرائم التي ارتكبتها بعض المسؤولين المناصرين للقذافي، الذين قد يكونون خارج ليبيا حالياً. وننضم إلى المدعية العامة في تشجيع الحكومة الليبية على توفير كل ما يلزم من الدعم لموظفي المحكمة، حتى يتسنى لهم إجراء التحقيقات على وجه السرعة ودون عائق.

علاوة على ذلك، نحن نعتبر أن حالة المحتجزين ذوي العلاقة بالصراع تظل مصدر قلق كبير، وتحتاج إلى حل عاجل. ونخطط علماً بحقيقة أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، انتهت مدة الموعد النهائي الذي حدده القانون الليبي المعني بالعدالة الانتقالية لاستكمال التدقيق في حالة المحتجزين. وفي ما يتصل بالمسائل الأمنية والقيود التي تعترض القدرات، هناك سبعة آلاف شخص لم يحالوا بعد إلى سلطة الدولة. والنيابة العامة بالكاد يمكنها معالجة هذه المشكلة. وهذا الافتقار إلى المساءلة الفعالة يخلق بيئة مواتية للتعذيب أو غيرها من سوء المعاملة، بما في ذلك وفاة أشخاص قيد الاحتجاز. لذلك،

وبخصوص الضحايا المدنيين جرّاء القصف بالقنابل من جانب منظمة حلف شمال الأطلسي التي تجاوزت حدود العمل المسموح به بموجب القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) وأهدافه، انسحبت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في الواقع من التحقيق الجاري في ذلك. ونحن نعتقد أن هذا النهج غير عادل، ولا يبعث على الأمل في تصحيحه.

وبغية إحراز الأهداف المذكورة لإثبات الحقيقة، ومكافحة الخروج على القانون، وتحقيق المصالحة الوطنية لأي بلد، هناك دائماً حاجة ملحة إلى إيلاء العناية التريهة والمتساوية لجميع أطراف الصراع؛ ومن المستبعد بدونها أن تجد العدالة الجنائية الدولية نفسها موضع طلب من جانب الحكومات.

السيدة كازراجينية (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية):
اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية وعلى عرضها التقرير السابع لمجلس الأمن.

ترحب ليتوانيا بالجهود التي تبذلها الحكومة الليبية بغية إرساء سيادة القانون، وتعزيز نظام فعال للعدالة في جميع أنحاء البلد. لقد تم إحراز بعض التقدم، ولكن ليبيا ما زالت تواجه تحديات معقدة وتحديات سياسية وأمنية وقانونية خطيرة. وعلى الرغم من بعض التطورات الإيجابية، فإن نظام العدالة الجنائية ما فتئ لا يعمل بكامل طاقته، وقطاع الأمن يتطلب إصلاحاً رئيسياً.

نحن نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية شريكا هاماً وضرورياً للسلطات الليبية في استعادة سيادة القانون، وكفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في ليبيا.

ومنذ اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، واصلت الحكومة الليبية إثبات عزمها على التعاون مع المحكمة. ومع ذلك، في ما يتعلق بقضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي،

إجراءات المحكمة الجنائية الدولية. ونحن لا نشك في أن ليبيا، وفقا للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، سوف تحترم القرار النهائي للمحكمة الجنائية الدولية في قضية سيف الإسلام القذافي. في غضون ذلك، إن امتثال ليبيا لالتزاماتها الدولية يتطلب منها تسليم المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية.

قبل ستة أشهر، رحبنا بمذكرة التفاهم التي جرى توقيعها بين السلطات الليبية ومكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بغية تعزيز التعاون بينهما وتقاسم المهام المتعلقة بالتحقيقات والملاحقات القضائية. واليوم، نحیی الاتصالات الأولى التي جرت بين المكتب والمدعي العام الليبي بشأن سبل تنفيذ مذكرة التفاهم. وأعلنت السيدة بنسودا أنها تواصل التحقيق في الجرائم المزعومة التي ارتكبتها أقرباء العقيد القذافي في ليبيا، الذين قد يكونون خارج الأراضي الليبية، ويشكلون تهديدا للسلطات الجديدة. ونحن نؤيدها تمام التأييد في هذه المهمة.

ولاحظ تقرير المدعية العامة إحراز تقدم بشأن الأشخاص المحتجزين نتيجة الصراع. ومع ذلك، لا يزال هناك حوالي سبعة آلاف شخص قيد الاحتجاز لدى كتائب مسلحة دون إجراء محاكمة مناسبة لهم. والعديد من هؤلاء السجناء تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. إننا ندعو ليبيا إلى كفالة وضع المحتجزين تحت السيطرة الفعلية للدولة، وفقا لتوصيات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ونحث أيضا ليبيا على كفالة تقديم المسؤولين عن تلك المعاملة السيئة أو الجرائم الأخرى مثل الاختفاء القسري إلى العدالة عن الأعمال التي ارتكبوها، وفقا للقانون الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠١٣ والذي يجرّم حالات التعذيب، والاختفاء القسري، والتمييز.

وبشكل أوسع، نشجع الحكومة الليبية على وضع استراتيجية شاملة وتنفيذها بغية الحد من ارتكاب الجرائم والإفلات من العقاب في ليبيا، واللجوء، عند الحاجة، إلى قبول

نود أن نشدد على أهمية التنفيذ السليم للقانون المعني بالعدالة الانتقالية كأساس لعملية المصالحة.

واسمحوا لي أن أهنئ كلامي بالتأكيد على دعمنا للمحكمة ومكتب المدعية العامة وعلى الالتزام بهما. ونأمل أن يواصل بنجاح إجراء التحقيق المتعمق بشأن الحالة في ليبيا.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة، على عرض تقريرها السابع بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ولكسمبرغ تؤيد تمام التأييد الأهداف التي عرضتها المدعية العامة. وأكرر دعمنا الكامل لها.

بعد ٤٠ عاما من الدكتاتورية، فإن بناء دولة ديمقراطية في ليبيا عملية طويلة الأجل. لقد كرّرت السلطات الليبية التزامها بمواصلة إضفاء الطابع الديمقراطي على البلد. ونحن نرحب بالتقدم المحرز خلال المرحلة الانتقالية، بينما ندرك التحديات الهائلة التي ما زالت قائمة، خاصة ما يتعلق منها بالأمن.

في نهاية المطاف، السلطات الليبية هي التي يتعين عليها كفالة احترام سيادة القانون في بلدها. ونحن ندعو السلطات الليبية إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى خلق بيئة أمنية مستقرة تضمن الحرية والعدالة واحترام حقوق الفرد. وعلى المجتمع الدولي، من جانبه، أن يواصل مساعدة ليبيا في هذه المرحلة الانتقالية الحاسمة.

إننا نهنئ الحكومة الليبية بالمشاركة البناءة التي حافظت عليها مع المحكمة الجنائية الدولية. وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها ليبيا، فقد طلبت أن تحاكم سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ويحتسب للسلطات الليبية أنها تريد أن تتحمل مسؤولياتها. فهي امتثلت لإجراءات نظام روما الأساسي عندما أبدت اعتراضات على المقبولية أمام المحكمة. ومع ذلك، يجب ألا تعرقل المحاكمة أمام المحاكم الليبية

ونكرر دعم بلدنا للمحكمة الجنائية الدولية وعمل المدعية العامة التابعة لها. فإنشاؤها خطوة رئيسية في مكافحة الإفلات من العقاب.

نشدد على عمل مجلس الأمن ودوره الجوهرى في قضية ليبيا. إن اتخاذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يُمكن من مد نطاق الولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية لتشمل دولة ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، وبالتحديد، ليبيا، وبنفس القدر فهو أيضاً ملزم لجميع الدول الأعضاء في المنظمة سواء أكانت أطرافاً أم غير أطراف في النظام الأساسي. ونقر بتعاون فتي الدول في ذلك الصدد مع المحكمة الجنائية الدولية ومع ليبيا.

علاوة على ذلك، تود شيلي أن تشدد على أنه لا ينبغي أن يفهم بأن مسؤولية المجلس قد شارفت على الانتهاء بإحالة الحالة إلى المحكمة. بل ينبغي للمجلس الإبقاء على الحوار مع المحكمة والمدعية العامة والوفاء بمتطلباتهما. إن صمت المجلس في الرد على هذه الطلبات ينطوي ضمناً على عدم المسؤولية. لذلك تؤيد شيلي متابعة المجلس لذلك بصورة فعالة.

نرحب بالتوقيع في نهاية العام الماضي على مذكرة التفاهم بين ليبيا ومكتب المدعية العامة والحكومة الليبية لتنفيذ المذكرة. إن تنسيق العمل بحيث تتم مشاطرة عبء إجراء التحقيق، والعمليات والإجراءات القانونية لإلقاء القبض على المتهمين سيتمكن من الامتثال الواجب للقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإرساء الأساس لعملية مصالحة وطنية.

فيما يتعلق بالاحتجزين تحت حراسة الكتائب المسلحة، نشعر بالقلق إزاء عدم الوفاء بالموعد النهائي، ٢ آذار/مارس، المفروض ذاتياً، الذي حددته الحكومة الليبية لإنهاء الحالة. وبما أنه يوجد ٧٠٠٠ محتجز تقريباً، من دون أن يكون للحكومة الليبية أي سيطرة على الحالة، فإن ذلك يتركهم من دون دفاع ومن دون توجيه تهم ضدهم، مما ينتهك أبسط قواعد حقوق

المساعدة من شركائها الرئيسيين. وينبغي للمحكمة والمجلس أن يظلا على علم بالتقدم المحرز في هذا المجال.

أخيراً، من المهم أن تحتتم الحكومة الليبية في أقرب وقت ممكن المفاوضات مع مكتب قلم المحكمة بشأن الاعتراف بالامتيازات والحصانات لموظفي المحكمة في ليبيا. وبصرف النظر عن التحديات الأمنية، وبغية أن تكون تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية فعالة، يجب أن يتمكن موظفو المحكمة ومكتب المدعية العامة من العمل بدون عوائق أو قيود من أي نوع كان.

وفي إحالة الحالة في ليبيا إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، أظهر القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) قدرة مجلس الأمن على العمل بطريقة منسجمة وسريعة لمكافحة الإفلات من العقاب. ويجب علينا الآن أن نكفل الرصد الدقيق لهذه العملية. ودعم المجلس أمر حيوي للمحكمة، خاصة وأن الولاية القضائية للمحكمة نابعة من قرار المجلس.

وبصورة أعم، إن الدعم المستمر والنشط المقدم من مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية مطلوب بغية تشجيع الدول على التعاون مع المحكمة، وكفالة أن تتوصل الإحالات إلى المحكمة من تحقيق هدفها: ألا وهو إعمال العدالة وصون السلم والأمن الدوليين.

السيد غالبيث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر عقد هذه الجلسة، ونرحب بحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة. كما نرحب بالعرض الذي قدمته إلى المجلس حول تقريرها السابع.

تدرك شيلي الحالة الأمنية المعقدة في ليبيا، وضرورة الحفاظ على الأعمال والجهود المبذولة دعماً للمؤسسات التي تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتسمح لليبية في الوقت نفسه بالامتثال لالتزامها بالتعاون مع المحكمة والمدعية العامة التابعة لها، وفقاً لأحكام القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

الإنسان. لذلك نكرر النداء الوارد في القرار ٢١٤٤ (٢٠١٤) الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من أجل نقل هؤلاء الأفراد إلى مركز احتجاز تابعة للدولة.

وتبرز شيلي حقيقة أن ليبيا في العام الماضي، سنت تشريعاً للمحاكمة على التعذيب، وسوء المعاملة والتمييز. ومهما يكن من أمر، نحن نأسف إذ أنه وفقاً لتقرير المدعية العامة، لم نتلق حتى الآن تقارير عن محاكمة المتهمين المزعومين بارتكاب جرائم التعذيب والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس، والوفيات الناجمة عن التعذيب التي ما زالت تحدث في مراكز الاحتجاز في ذلك البلد. ويشدد بلدي على أهمية تحرك الحكومة الليبية قدماً ومشاطرة المجلس

السيد اندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها الإعلامية وعلى عرضها التقرير السابع عن أنشطة مكتبها وعن تنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) حول ليبيا. ونؤيد بياها ومفاده أن المساءلة عن معظم الجرائم الجسيمة المرتكبة في ليبيا غير قابلة للتفاوض.

إن السياق السياسي والاجتماعي الخطير الذي تركت فيه ليبيا في أعقاب الثورة يذكّرنا جميعاً بالصعوبات التي لا تزال تواجهها الحكومة في إعادة بناء مؤسساتها. ومؤخراً فقط، في ٢٨ نيسان/إبريل، نظم المجلس، تحت رئاسة نيجيريا، مناقشة عن إصلاح قطاع الأمن (انظر S/PV. 7161)، شدد فيها العديد منا على الصلة بين إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون وعلى أنه ينبغي أن يكون إصلاح قطاع الأمن جزءاً لا يتجزأ من أي استراتيجية وطنية تتطلب التزاماً متضافراً من جانب السلطات الوطنية، وانخراط الشركاء الدوليين فيها بشكل مستدام. ذلك عنصر هام ينبغي التشديد عليه حيث عندما يستقر الأمر من السهل استدامة التقدم المحرز في القطاعات الأخرى، وفي هذه الحالة، قطاع العدالة. لذلك نقر بالتقدم الذي أحرزته ليبيا في بناء مؤسساتها القضائية وفي إنشاء آليات للتصدي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية خلال الثورة.

ما برحت ليبيا تواجه تحديات خطيرة في توطيد دعائم نظامها الديمقراطي. وأفضل طريقة يمكن فيها للمجتمع الدولي أن يساعد ليبيا في التغلب على هذه التحديات هي تعزيز قدرة المؤسسات الليبية. إن المؤسسات القضائية والأمنية تحتاج إلى الدعم لتعزيز قدراتها وفعاليتها.

وتمرز شيلي حقيقة أن ليبيا في العام الماضي، سنت تشريعاً للمحاكمة على التعذيب، وسوء المعاملة والتمييز. ومهما يكن من أمر، نحن نأسف إذ أنه وفقاً لتقرير المدعية العامة، لم نتلق حتى الآن تقارير عن محاكمة المتهمين المزعومين بارتكاب جرائم التعذيب والإيذاء، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس، والوفيات الناجمة عن التعذيب التي ما زالت تحدث في مراكز الاحتجاز في ذلك البلد. ويشدد بلدي على أهمية تحرك الحكومة الليبية قدماً ومشاطرة المجلس والمجتمع الدولي سياستها الوطنية للتصدي لهذه الجرائم. إن ذلك سيمكن من إعادة تأكيد التزام الحكومة الليبية بنظام حديث للعدالة وتقديم تقرير عن ذلك، وفقاً للمعايير الدولية بينما يحدد تلك المجالات أو الاحتياجات التي ينبغي تكريس التعاون فيها من أجل إصلاح قطاع الأمن في ليبيا.

ونقر بعمل المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في الجرائم المرتكبة منذ شباط/فبراير ٢٠١١. ونحضرها على الاستمرار في ذلك النمط من العمل لضمان أن يتم تقديم مرتكبي الجرائم للعدالة، بغض النظر عن أصولهم، بمن فيهم المسؤولون عن الجرائم المرتكبة ضد الأقليات، وأن يمثلوا إما أمام المحكمة الجنائية الدولية أو أمام المحاكم الليبية، وفقاً لمبدأ التكامل المنشأ بموجب نظام روما الأساسي.

من هنا، نحض السلطات الليبية على الامتثال لالتزامها بتسليم سيف الإسلام القذافي إلى المحكمة الجنائية الدولية من دون مزيد من التأخير.

وبنفس الطريقة، وفي القضية المقامة ضد عبد الله السنوسي، ناشد السلطات الليبية الامتناع عن أي عمل قد يجمع المحكمة من إعادة النظر في دراسة القضية إذا ما أبطلت

الدولية، إلى إعادة بناء مؤسساتها التي يجب أن تكون في نهاية المطاف مساهمة أمام أبناء ليبيا أنفسهم.

لذلك ينبغي على المجتمع الدولي أن يقدم دعمه لتعزيز النظام القضائي الليبي وذلك بتوفير القدرة الفنية والتي ستكون في النهاية جوهرية للتصدي للجرائم المرتكبة في ليبيا ومن أجل عملية المصالحة.

ونشدد على أن المساهمة أساس ضروري لبناء مجتمع موحد ومتصالح وملتزم بإثراء جميع مواطنيه وبالتالي ينبغي ألا تكون خاضعة للتفاوض.

السيد ماكيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): بدوري أشكر المدعية العامة على تقريرها وإحاطتها الإعلامية عن الحالة في ليبيا.

وتشعر المملكة المتحدة بالقلق حيال استمرار تدهور الاستقرار الأمني والسياسي، الذي لا يزال يعوق إحراز التقدم الشامل نحو بناء ليبيا الآمنة والمستقرة والمزدهرة. فليبيا تمر في الوقت الحالي بمرحلة حرجية في عملية انتقالها. ومن الضروري أن يعمل الليبيون معا صوب التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء عملية حوار وطني شاملة ووحيدة وان يتمتعوا عن أعمال زعزعة الاستقرار التي من شأنها أن تزيد من انتكاس عملية الانتقال السياسي.

ومع أن على الليبيين أنفسهم أن يتوصلوا إلى جوهر أي تسوية، فإن المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع ليبيا وشركائها الدوليين على تشجيع ودعم أي اتفاق سياسي مستقر يمكنه أن يحقق الانتقال إلى دولة ديمقراطية دائمة بصورة أكبر. فمساعدة الحكومة الليبية في التصدي لتحدياتها الأمنية لا تزال أولويتنا العاجلة، ولكن دعم إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية سياسية مستقرة في ليبيا سيتطلب انخراطا واسعا ومستمر يتجاوز توفير الأمن، بما في ذلك في مجالي تحقيق العدالة وسيادة القانون.

لذلك نلاحظ التزام ليبيا بوصفها دولة طرفا في نظام روما الأساسي بالوفاء بالتزاماتها الدولية وذلك بالتعاون مع المحكمة. ونأسف إذ أن استمرار تدهور الحالة الأمنية في ليبيا كان عقبة أمام التحقيقات التي تجريها المحكمة الجنائية الدولية في الجرائم المرتكبة خلال الصراع المسلح. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن الفقرة المتعلقة بالتكامل على جانب عظيم من الأهمية، بحيث ينبغي للمجتمع الدولي أن يطور قدرة المؤسسات الأمنية والقضائية الليبية، والتي بوسعها أن تحسن معالجة هذه الحالات. والاتفاق على مذكرة التفاهم بشأن اقتسام الأعباء والتي تم التوقيع عليها في نهاية العام الماضي بين مكتب المدعية العامة والحكومة الليبية يمكن أن يكون أساساً جيداً.

إن مثل سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي أمام المحاكم الليبية لمواجهة تهم موجهة ضدهما يبين أن ليبيا ما تزال قادرة ومستعدة للوفاء بواجبها ووفقاً للفقرة المتعلقة بالتكامل من نظام روما الأساسي. من المهم أن تواصل الحكومة الليبية القيام بالجزء المطلوب منها لضمان تقديم جميع مرتكبي الجرائم خلال الصراع المسلح للعدالة. ذلك يشمل ضمان إجراء التحقيقات في جميع الجرائم المزعومة المتهم بارتكابها أشخاص من جميع أطراف الصراع، بما في ذلك التعذيب ومرافق الاحتجاز غير القانونية والجرائم المزعومة في تاورغاء. نشجع المجتمع الدولي وحكومة ليبيا على العمل معا لضمان تحقيق العدالة. وفي ذلك الصدد، نرحب بتعاون النيجر في تسليم سيف القذافي إلى ليبيا الذي يواجه تهماً تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

أخيراً، بينما نقر بأهمية مساهمة آليات العدالة الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على أفظع الجرائم، نلاحظ من خبرتنا الخاصة أن المؤسسات القضائية الوطنية قد أثبتت فعاليتها في مصالحة الشعوب وفي التصدي للجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والفئات الجماعية. وبصورة أساسية، نحن جميعاً على استعداد للأخذ بيد ليبيا في كفاحها، على أساس المعايير

إلى التعاون في المستقبل بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية. وتظل المملكة المتحدة مستعدة وراغبة في مساعدة المحكمة في التحقيقات فيما تضرع بدورها في كفالة إخضاع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب الفظائع للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل جمهورية كوريا.

يشكر وفد بلدي السيد بنسودة على إحاطتها الإعلامية. وكما هو الحال دائما، أصبح العمل القيم الذي تضطلع به وموظفوها جزءا لا غنى عنه في جهود إنهاء إفلات مرتكبي الجرائم البشعة ضد الإنسانية من العقاب. وفي التعامل مع الحالة الليبية، حققت المحكمة الجنائية الدولية إنجازات ذات مغزى. وفي هذا الأثناء ظلت الحكومة الليبية متعاونة مع المحكمة، بالرغم من أن الحالة لم تكن دائما مثالية لذلك التعاون. ونقدر ذلك التعاون من جانب الحكومة الليبية ونشيد بمشاورات التعاون بين المحكمة والحكومة الليبية بشأن مذكرة التفاهم المتعلقة بتقاسم الأعباء. وينبغي مواصلة تلك الجهود.

وستشكل معالجة حالة المحتجزين المتبقين بأكثر سرعة ممكنة خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. كما أن معالجة مسألة المشردين داخليا ستسهم في إحراز التقدم في عملية المصالحة والعملية الانتقالية.

وفيما يتعلق بقضية سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي، يحدونا الأمل في إيجاد حل عملي يفي بالتزامات ليبيا الدولية وتوقعاتها المحلية من خلال استمرار التفاعل بين المدعية العامة والحكومة الليبية.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمت اليوم توضح مرة أخرى التعاون بين الحكومة الليبية والمحكمة الجنائية الدولية هو ما يميز الحالة الليبية عن الحالات الأخرى التي أحالها المجلس.

وتشيد المملكة المتحدة بالجهود المستمرة الرامية إلى إخضاع جميع من ارتكبوا جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ للمساءلة عن أفعالهم. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمرتكبي تلك الفظائع. ونشيد بالحوار الجاري بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما اتفاق ليبيا بشأن دعم مواصلة التحقيقات التي تجريها المدعية العامة. ونناشد حكومة ليبيا اختتام مفاوضاتها مع قلم المحكمة بشأن الاعتراف بامتيازات وحصانات موظفي المحكمة.

وتشعر المملكة المتحدة بالامتنان على المعلومات المستجدة التي قدمتها المدعية العامة بشأن قضيتي سيف الإسلام القذافي وعبد الله السنوسي. ولا نزال ندعم حق ليبيا في إجراء المحاكمات الوطنية على الجرائم المرتكبة في نطاق ولايتها القضائية. ومن الأهمية بمكان أن يتخذ أي إجراء تمشيا مع قرارات المحكمة الجنائية الدولية. ومن الضروري أن يحبس جميع المحتجزين وفقا للقانون الليبي والقانون الدولي، ومن قبل سلطة شرعية وان يمكنوا من الحصول على التمثيل القانوني والرعاية الطبية. ومعاملة المحتجزين البارزين من نظام القذافي ستتيح للليبيا فرصة هامة لتظهر للمجتمع الدولي أنها ملتزمة بضمان إجراء محاكمات عادلة وبالوفاء بالمعايير الدولية وحماية حقوق الإنسان وبالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

ولا تزال المملكة المتحدة تحث ليبيا على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. ونشير إلى التزام ليبيا بالتعاون الكامل مع المحكمة والمدعية العامة بتقديم المساعدة الضروري إليهما عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وتشير المملكة المتحدة إلى أنه في تموز/يوليه ٢٠١٣ رفضت دائرة الاستئناف طلب ليبيا وقف تسليم سيف الإسلام القذافي أثناء انتظار البت في طعنها. ويقع على عاتق ليبيا التزام بتسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وتقف المملكة المتحدة إلى جانب ليبيا فيما تعمل على عودة سيادة القانون في جميع أنحاء البلد وتعزيزها. وتطلع

وتقديمهم إلى العدالة. ومن المتوقع أن يتوصل الطرفان إلى بعض الخطوات العملية لتنفيذ مذكرة التفاهم خلال الزيارة المرتقبة للسيدة المدعية العامة إلى ليبيا.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتصالات جارية حالياً بين قلم المحكمة وممثل ليبيا لدى المحكمة الجنائية الدولية لإعداد اتفاق امتيازات وحصانات لموظفي المحكمة الجنائية الدولية والعاملين معها في ليبيا.

وفي إطار العمل على تحسين أوضاع المعتقلين، قامت وزارة العدل مؤخراً بحصر جميع نزلاء مؤسسات الإصلاح والتأهيل، أو بعبارة أخرى جميع المحتجزين الذين يبلغ عددهم ٦١٨٦ من بينهم ٦٤٦ محتجزاً صدرت ضدهم أحكام قضائية ويقضون عقوبتهم. وتحاول السلطات القضائية الليبية تسريع محاكمة التزلاء الآخرين، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق ذلك بالسرعة المطلوبة. ولمواجهة بعض التحديات القائمة أصدر المؤتمر الوطني العام في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٤ القانون رقم (٧) عدل بمقتضاه قانون الإجراءات الجنائية بحيث يسمح للمحكمة في حالات الضرورة التي يخشى فيها على سلامة المتهم أو الخوف من فراره، الاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة لربط المتهم بقاعة جلسة المحكمة، واتخاذ الإجراءات بمواجهته بهذه الطريقة. وينطبق هذا الإجراء على الشهود والخبراء والمدعي العام والمسؤول عن الحقوق المدنية، إذا توفرت شروط الضرورة للمحكمة.

وقد مكن هذا التعديل على قانون الإجراءات الجنائية محكمة استئناف طرابلس من عقد جلسة محاكمة علنية عبر الدائرة المغلقة، مثل أمامها ١٣ من مسؤولي النظام السابق، من بينهم سيف القذافي وعبد الله السنوسي والبغدادي المحمودي. ونُقلت المحاكمة مباشرة على عدد من القنوات المرئية، من قاعات محاكم الاستئناف في ثلاث مدن هي طرابلس ومصراته والزنتان، حيث كان هناك ٢٢ متهماً في طرابلس، وثمانية

ونأمل أن يستمر هذا التعاون إلى أن تعالج الحالة بشكل مرض للشعب الليبي والمجتمع الدولي.

استأنف مهامه الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد الدباشي (ليبيا): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس خلال هذا الشهر، وأتمنى لكم ولوفد بلدكم النجاح في هذه المهمة. وأشكر سعادة السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية الشاملة.

بعد سقوط الدكتاتورية في ليبيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعلنت الحكومات الليبية المتعاقبة حرصها على إقامة العدل، ومكافحة الإفلات من العقاب، وعزمها على العمل على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالرغم من أن ليبيا ليست طرفاً في نظام روما الأساسي، فإنها اختارت بإرادة حرة العمل مع المحكمة الجنائية الدولية، وطلبت المساعدة من الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك النظام القضائي، بهدف تحقيق السياسات المعلنة وقطع الصلة نهائياً مع ممارسات النظام السابق.

وقد أقامت ليبيا شراكة حقيقية مع المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان. وهما شراكتان جسدتا مذكرة التفاهم التي وقع عليها النائب العام الليبي مع المدعية العامة للمحكمة في شباط/فبراير ٢٠١٣، وقرار مجلس حقوق الإنسان ٣٧/٢٥ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، الخاص بتقديم المساعدة التقنية إلى ليبيا.

وتنطلق مذكرة التفاهم الموقع عليها مع المحكمة الجنائية الدولية من الرغبة في تجسيد التكامل الإيجابي بين القضاء الليبي والمحكمة الجنائية الدولية، من خلال تقاسم عبء التحقيقات والملاحقات القضائية الإضافية لمرتكبي الجرائم الخطيرة

الليبية إلى تطوير استراتيجية شاملة ومتكاملة لمحاكمة كل مرتكبي الجرائم، وانتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا، منذ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، بغض النظر عن مرتكب الجريمة والضحية. وستشكل آليات العدالة الانتقالية التي ينص عليها قانون العدالة الانتقالية، مكونا أساسيا في تلك الاستراتيجية، التي تهدف في النهاية ليس فقط لإقامة العدل، بل أيضا إلى تحقيق المصالحة الوطنية، ونبذ الخلافات، وعودة اللاجئين والمشردين الذين بلغ عددهم حوالي نصف مليون مشرد إلى بيوتهم. ولا شك أن سكان منطقة تاورغاء على رأس المستهدفين بهذه العودة.

وتحرص الحكومة الليبية على التوازن بين تحقيق العدالة وعدم الإضرار بالعملية السياسية، وتحاشي كل ما من شأنه أن يؤدي إلى تصدع العلاقة بين السلطات، ومختلف الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية، والذي لو حدث قد يعرقل سير العدالة، ويزعزع الأمن بشكل خطير، ويضع المزيد من العراقيل أمام التحول الديمقراطي.

أريد في الختام، أن أثني على التعاون القائم بين مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بقيادة السيدة فاتو بنسودة، ومكتب النائب العام الليبي، وأنا واثق من أن العدالة والمعايير الدولية لن تضيع في ظل التعاون والتفاهم بين الطرفين. كما أنتهز هذه الفرصة، لأجدد لأعضاء مجلس الأمن الشكر على الدعم الذي قدموه للسلطات الليبية خلال هذه المرحلة الحرجة، ويتطلع الشعب الليبي لمزيد من المساعدة فيما يخص حث جميع الدول على احترام قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا، ومساعدة السلطات الليبية على تتبع المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في ليبيا وتسليمهم للسلطات القضائية الليبية، وكذلك تتبع أموال الأشخاص المشمولين بتجميد الأموال. بمقتضى قرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، وإبلاغ مجلس الأمن بما حتى تتخذ الإجراءات اللازمة لإعادة لها إلى الشعب الليبي بالطرق القانونية المعتادة في الدول المعنية.

متهمين في مصراته، ومتهم واحد في الزنتان، هو سيف القذافي. والتزاما بمبدأ الشفافية، حضر وقائع جلسة المحكمة مندوبون عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ومندوبون عن منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني، ومراسلو وسائل الإعلام. وحرصا على توفير جميع الضمانات التي كفلها القانون للمتهمين، ومن بينها حق الدفاع، قامت إدارة المحاماة العامة بتكليف المحامية سميحة الكاسح لتتولى الدفاع عن المتهم سيف القذافي، وباشرت فعليا الدفاع عن المتهم أمام المحكمة. كما منحت المحكمة الفرصة للمتهم عبد الله السنوسي لتوكيل محام خاص للدفاع عنه، بعد أن اعتذر محاميه عن الاستمرار في الدفاع عنه. وتتطلع السلطات القضائية الليبية إلى اعتراف المحكمة الجنائية الدولية بولاية القضاء الليبي في محاكمة سيف القذافي، وتأكيد اعترافها بولاية القضاء الليبي في محاكمة عبد الله السنوسي.

لا شك أنكم تدركون، كما يدرك جميع أعضاء المجلس، تعقيدات الوضع الداخلي في ليبيا والصعوبات والتحديات التي تواجهها السلطات الليبية في هذه المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، فإن عملية الانتقال نحو الديمقراطية تحقق تقدما مستمرا، رغم أنه ما يزال بطيئا. ولكن الليبيين عازمون على النجاح، وليس أمامهم في الواقع أي خيار إلا النجاح ولو تأخر، خاصة وأن لديهم كل الشروط اللازمة لتحقيقه. وعلى المجتمع الدولي ألا يشك في قدرة الشعب الليبي على تجاوز المرحلة بنجاح. ومن واجبه ألا يتوانى في تقديم المساعدة كلما كانت السلطات الليبية في حاجة إليها.

وأنا سعيد بتأكيد جميع أعضاء المجلس أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة إلى ليبيا. وأؤكد من جديد التزام السلطات الليبية بالمساءلة عن الجرائم المرتكبة، ومكافحة الإفلات من العقاب، وتحقيق العدالة للضحايا، وحماية جميع مواطنيها والأجانب المقيمين على أراضيها، وتسعى السلطات

وإذ أشكر جمهورية النيجر الشقيقة على تسليمها لكل
من الساعدي القذافي وعبد الله منصور للقضاء الليبي، أرجو
أن تحذو جميع الدول حذو النيجر، وتسلم المطلوبين للعدالة
المقيمين على أراضيها إلى السلطات الليبية.
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون
مدرجون في قائمة المتكلمين.
بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من
نظرة في البند المدرج على جدول أعماله.
رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠ .